ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X
مجلة أبعاد
مجلد 09، العدد 02، 2022

الاقتناءات السياسية لجماعة المقاول وآثارها على سيرورة التحديث

The political acquisitions of the contractor group and their effects on the process of modernization

بن دحة حكيم* BENDAHA Hakim — علم الاجتماع — جامعة وهران2 محمد بن احمد- الجزائر
bendaha.hakim@univ-oran2.dz

بوزيدي الهواري BOUZIDI Lahouari — علم الاجتماع — جامعة وهران2 محمد بن احمد- الجزائر
bouzidi.lahouari@univ-oran2.dz

****

تاريخ الإرسال: 2022/01/22	تاريخ القبول: 2022/04/10	تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص: يناقش هذا المقال نتائج دراسة ميدانية لجماعة المقاول بمدينة وهران، والتي تسعى لاستكشاف تصورات وسلوكات المقاول لفحص دلالاتها ومعانيها السياسية وما تنطوي عليه من تكيفات استراتيجية. يرتبط بمحفزات وطموحات استقلاليته، وذلك على اعتبار ان طبيعة مشروع المقاول، تقتضي تفعيل منظومة قيمية عقلانية حداثية تضمن حماية مصالحه وتواصلها والتي تجعل منه فاعلا استراتيجيا في عملية بعث سيرورة تحديث مختلف البنى والعلاقات السياسية التي تربطه بالمجتمع وبالدولة على أسس ديمقراطية، والتي من شانها ان تعيد صياغة قواعد المنطق السياسي القائم.

نتيجة الدراسة: التصور الاستراتيجي للمقاول يسعى لتكريس قناعة براغماتية في علاقته بالسلطة، ليظل المطلب الديمقراطي سجينا لصراع مفتوح بين مشروعية منطق طموحاته الخاصة وبين مشروعية منطق المصالح الأخرى المتناقضة، لأن المقاول لا يقتني التصور الحداثي إلا من خلال الخرق القانوني كحل عملي دون أي حسم استراتيجي مع المنطق السياسي القائم.

كلمات مفتاحية: المقاول؛ الاستراتيجيات السوسيواقتصادية؛ الاستراتيجيات السوسيوسياسية؛ السلطة السياسية؛ التحديث الديمقراطي.

Abstract: This article discusses the results of a field study for the contractor group in the city of Oran, which seeks to explore the contractor's perceptions and behaviors to examine its connotations and political meanings and its strategic adaptations. It is linked to its independent incentives and ambitions, given that the nature of the contractor's project requires the activation of a rational, modern value system that guarantees the protection and

* المؤلف المرسل: bendaha.hakim@univ-oran2.dz

communication of its interests, which makes it a strategic actor in the process of reviving the process of modernizing the various structures and political relations that link it to society and the state on democratic foundations. Which would reformulate the rules of the existing political logic.

The result of the study: the strategic vision of the contractor seeks to devote a pragmatic conviction in his relationship with power, so that the democratic demand remains a prisoner of an open conflict between the legitimacy of the logic of his own ambitions and the legitimacy of the logic of other contradictory interests, because the contractor does not acquire the modernist vision except through legal breach as a practical solution without any strategic decision With the existing political logic

Key words: The contractor ; socioeconomic strategies ; sociopolitical strategies ; political power ; democratic modernization

مقدمة:

إذا كان ظهور المجتمع المدني كمرادف للمجتمع الاقتصادي، دليلا على وجود ممارسات حداثية وديمقراطية، مشروطا بوجود وتطور طبقة برجوازية (**Marx et ENGEL: 24**)، بوصفها شريحة متميزة بوسائلها وثقلها المادي، فإنّ الشرط الجوهري الذي يؤسس لفاعلية المجتمع المدني سياسيا، يبقى مرهونا بمدى توفر ذلك التصور الذي يجعل الفعل الاقتصادي والمصلحة الخاصة، شكلا من أشكال الحريات الأساسية. ذلك أن الخاصية الجوهرية للممارسات الديمقراطية الحديثة، إنّما تتكشف من خلال الفصل بين الفضاء الخاص، أين يكون الفرد عبارة عن فاعل اقتصادي وعضو في هذا المجتمع المدني، وبين الفضاء العمومي، أين يكون الفرد عبارة عن مواطن وفاعل سياسي لخدمة الدولة (**Lefebre, Macherey, 1984.p 20-30**)

وهذا ما يعني وجود تلك العلاقة العضوية الشاملة والعميقة التي تعمل على تنظيم مختلف المصالح المتداخلة وما قد ينتج عنها من صراعات ومنافسات، لتأخذ هذه العلاقة التنظيمية كل معانيها عند اكتمالها كبنية فوقية، تنعكس في مفهوم الدولة الحديثة، كإطار وطرف سياسي محايد، يتولى عملية تسيير كل التناقضات والصدمات التي قد ينجر إليها الأفراد والجماعات بفعل تداخل مصالحهم وتناقض رؤاهم، والتي تدفع نحو تكريس تصورات عقلانية تقبل بها غالبية الشرائح والنخب الاجتماعية، على

اعتبار أنّ وجود هذه الدولة هو بمثابة الشرط والضمان الأمثل لحماية وتنظيم مختلف المصالح والحريات .

على أساس هذه الخلفية النظرية، وبالنظر للتحولات العميقة التي عرفتها مختلف البنى الاجتماعية والسياسية المحلية، بعد اقرار الدولة بالتعددية الحزبية وقوانين السوق الحر، كمرجعية استراتيجية لمشروعها الإصلاحي، جاء انشغالنا المعرفي كمحاولة لإلقاء الضوء على ما بات المقاول المحلي تتبناه من مرجعيات قيمية في تكيفه الاستراتيجي مع التحولات الراهنة، من حيث انه فاعل استراتيجي، له كل المصلحة في العمل على دعم دور الدولة كحكم محايد يضمن مصالح جميع الأطراف ويغلب مقتضيات المشروع الديمقراطي بالعمل على ترجمته على أرض الواقع، على اعتبار أن الدولة لا تستطيع ولا ينبغي أن تقوم بمثل هذا المشروع الإصلاحي السياسي بمفردها، **(ADDI, 1990. p 155)**

على الرغم من ان المسعى الطبيعي للسلطة يجعلها تميل دائما إلى منع نشوء الاقتصاد كفضاء مستقل يحتكم لمنطق الحسابات المصلحية والذي يجعل باب التنافس مفتوحا أمام جميع القوى الاجتماعية الحية(دوفيليي **(Duvilier, 1987)**حتى تبقى السلطة كتنظيم سياسي تملك القدرة على الفعل أو الدفع لفعل الفعل، من خلال قوى العمومية وهذا ما يجعل منها هي الاخرى مقاولا التنظيم الاجتماعي(**Hauriou,1966.p.89)** .ولعل هذا ما يتطابق أكثر مع صورة الدولة الجزائرية باحتكارها للريع البترولي الذي سهل تقلدها لعملية صياغة المشروع الإنمائي الوطني (لعقون**(Laggoun,1996.p.8)** ، واحتواء القوى المعارضة، كالتي فسرت تخلي الدولة عن المؤسسات العمومية، عقب الإقرار بدستور 1989، على انه، تخل عن دورها الداعم للمقاول الخاص بفعل التحولات العميقة التي أعادت صياغة علاقتها بالقطاع الخاص .

من هذا المنظور نتبين ضرورة استحداث الدولة لرؤية الاستراتيجية لتفعيل المقاربة السياسية التشاركية المبنية على فكرة ضرورة ايجاد دور للمقاول، باعتباره عاملا مساعدا في ظهور طاقات تفاوضية وتواصلية قد تفضي لقطيعة نوعية داعمة للتسيير العمومي العقلاني، الذي يهدف للبحث عن الفعالية والكفاءة (غراف **Greffe, 1999. (p.8)**، ذلك أن هذه التشاركية لم تعد فقط عبارة عن مسعى لتحقيق الديمقراطية بل

وشرطا أساسيا لجودة المشاريع المخطط وما يمنحها قيمة مضافة (Teisserenc, 2002 p.118).

ومن هذا المنظور قد نتبين اهمية الدور الاستراتيجي الذي بات يكتسيه المقاول كفاعل سوسيوسياسي، والذي يرشحه لمنافسة النخب السياسية التقليدية، سيما اذا علمنا ان مطلب الدولة في البحث عن نموذج رسمي للمقاول بشكل واضح ومسؤول، قد اخذ يفرض تفعيل مقاربة تشاركية إدماجيه، وان الحلول التي توفرها هذه الآلية تعطي قيمة مضافة للممارسة التنافسية بجميع مستوياتها (Lazarov, arab, 2002,p .21)

وعليه جاء جوهر اشكاليتنا ليطرح التساؤل التالي:

إلى أي درجة يمكن ان يكون المقاول من خلال تصوراته وسلوكاته اليومية، ناقلا حيويا لقيمة داعمة لسيرورة سياسية ديمقراطية؟

ما هي المعاني والدلالات السياسية الاستراتيجية في قراءاته لعلاقته بالمؤسسات الاجتماعية ومؤسسات الدولة على وجه الخصوص؟

فرضيات البحث:

كإجابة مؤقتة لهذا التساؤل، اكتفينا بعرض فرضيتن اثنتين، تراهن الأولى على إمكانية استثمار جماعة المقاول لثقلها المادي والرمزي، لتستغل ما يقدمه الإطار الرسمي من مزايا واعتراف بدورها وأهميتها، لتبادر بمقترحات وبدائل جديدة لتسيير الشأن الاقتصادي وما يحكمه من اعتبارات مهنية واجتماعية، حيث يكون المقاول صاحب المصلحة الفعلي في نقل قيم حداثية ديمقراطية تضمن استقلاليته وتحقيق طموحاته السياسية. فيما تؤكد الفرضية الثانية استحالة هذا الدور الايجابي لارتباط المقاول بمنطق السلطة الذي يضمن سير مصالح أكثر من اي مغامرة خارج اطر اللعبة السياسية القائمة.

1. استراتيجيات جماعة المقاول في اقتناء المعطى السوسيواقتصادي:

1.1 علاقة المقاول بالعائلة والأصل الاجتماعي:

يتضح من خلال دراسة طبيعة المسارات السوسيومهنية التي مرت بها عناصر العينة، بأن جماعة المقاول تتميز بكونها جماعة غير منسجمة وذلك بالنظر لتنوع مسارات عناصرها ومصادرها المهنية والاجتماعية التي تعكس الكثير من التفاوتات سواء من حيث طبيعة الوسائل التي تعتمدها أو الأولويات التي تطرحها Liabes, 1962 a

(1982,p.164، هذه خاصية يتأكد وجودها في بعض المجتمعات الأوروبية (Gresel,1981) وكذا في تلك التي تقترب من نموذجنا الثقافي والحضاري كالمجتمع السوري (بحوت (Bahout, 1994)

كما يمكن ملاحظة ان مسارات العينة تشترك أساسا، في المرور بالنشاط التجاري الذي سمحت لغالبية عناصر ها بالانتقال الى ممارسة النشاط الحرفي من خلال الاستجابة لحاجات السوق التي كان يسهل إنتاجها بوسائل محدودة. كما استفادت أيضا من هذا النشاط تلك العناصر التي تملك تجربة مهنية او درجة تعليم او تكوين عالي حيث انتقل من النشاط الحرفي الى الصناعات الغذائية. فيما توجهت نسبة قليلة الى الاستثمار في مكاتب الدراسات الهندسية والإعلام الآلي، لتثمن الشهادات العليا التي يحوزها الأبناء أو من خلال عقد شراكات مع أصحاب هذه الشهادات من خارج العائلة،

ليتبين أن بلوغ المؤسسة الخاصة قد اعتمد على رأسمال الناتج عن الادخار العائلي أو مداخيل تجارية أو رعي عقاري أو في على تجربة مهنية أو تكوين علمي عالي، أو المرور بالوظيفة في أجهزة الدولة. بالإضافة لتوظيف مجموعة من الامتيازات التي تمثلت، بشكل عام في طبيعة التنشئة الاجتماعية والدور الذي لعبته العائلة في تحضيره المقاول لخوض غامر عالم المؤسسة الخاصة، أو ما تعلق بالبعد الشخصي للمقاول وقدرته على ربط علاقات مع أطراف نافذة في المجتمع وفي الدولة.

كما يتبين أن الفعل المقاولاتي في غالب الأعم هو فعل عائلي بامتياز وان نجاح المقاول هو مرادف لنجاح العائلة، بالنظر لدورها التربوي الحاسم من توفير رأسمال الأولي إلى مرافقة مشروع المقاول في مخلف مراحل تطوير ه، من خلال البعد التضامني وتوظيف عنصر الثقة داخل أفراد العائلة الواحدة كشرط حيوي في بلوغ المؤسسة الخاصة .

وتسييرها من خلال مد أفراد العائلة بكل المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والرمزية، من أجل تحقيق النجاحات الاقتصادية. (Bourdieu , 1984) ليتأكد بان العائلة في مجتمعنا، لا تزال تلعب أدورا هاما في إدارة رأس المال الاقتصادي (Karzabi, 2009)الذي اخذ يحدد هوية ووظائف العائلة، من خلال تفعيل منطق انتقائي لبناء التحالفات والتقاربات العائلية التي تنبني على ما يسميه.

(Boutefnouchent,1982) بمبدأ الانتماء الاقتصادي . ما يعني ان الطابع التقليدي يظل السمة الغالبة على ثقافة المقاول وقيمه المرجعية.

2.1. علاقة المقاول بالمؤسسة:

يعرض خطاب العينة تصورات نوعية راقية حول تصوره للمؤسسة الخاصة وما يجب ان تكون عليه اساليب تسييرها وعلاقاتها بالمحيط العام. ليطرح من خلال تصوره للمعطى المهني التنافسي قراءات مختلفة تعكس درجات متفاوتة في قراءة الواقع وكيفية طرح الاولويات، ليظل هذا الخكاب مبنيا على تلك القناعة الموضوعية التي تربط أداء المؤسسة بحالة الضبابية وانعدام الرؤية التي تعم الفضاء الاقتصادي وتحد من قدرات المقاول في توقع مآلات الأمور وتطورات السوق.

ليؤكد أن المؤسسة الخاصة لم تعد تخضع لنفس المنطق العائلي المتحجر وان أسباب عطلها ومحدودية تنافسيتها، لا تفسر مطلقا بنوعية أداءاتها ولا بطبيعة أنماط تسييرها، بل مرده لدور الدولة وسياساتها الارتجالية التعسفية التي تتنكر وتجاهل دوره اهميتها في ترقية الاقتصاد الوطني، وبهذا الصدد يطور المقاول خطابا انتقاديا يشرح من خلاله خطورة الشرخ والتراجع الذي تعرفه الدولة في ادوارها ومهام الرقابية امام الدور السلبي الذي بات يلعبه الخلاء من فئة الموظفين الساعين لمسايرتهم التيار اللبرالي الجارف الذي دفع بهم لانتهاز جميع فرص تحقيق الثروة والاستقلالية المالية .

و بغض النظر عن الاعتبار القانونية والأخلاقية لاستشراء هذه الظاهرة، فان أي حديث عن سبل تطوير المؤسسة لن يكون له أي معنى بالنظر لحالة الفوضى ومظاهر التعسف التي تلزم الدولة وتعطل تفعيل اي خيار اقتصادي عقلاني لتؤثر بشكل عميق في طرح وبلورة اي تصور مهني استراتيجي لتخليص المؤسسة من بعدها التقليدي،

ولعل هذا ما بات يبرر لجماعة المقاول بشكل عام، التزامها بمنطق انتهاز الفرص الربحية العابرة ويجعل من خاصية التشتيت السمة الغالبة لاستراتيجياتها الاستثمارية، التي تحول دون تفعيل لاستراتيجيات اقتصادية مدمجة في الظرف الراهن، وهذا ما يفسر من وجهة نظرنا، احتكام المقاول للحس الميداني المرن والنزعة البراغماتية التي تغلب تحقيق الأهداف على إحداث تصور تنظيري ثابت لعقلنة المؤسسة،

ومع ذلك هناك تفاوتات في طرق تعاطيها مع التحولات المستجدة التي جاءت كنتيجة مباشرة للتطورات النوعية المتعلقة بمؤشر طبيعة الاستثمار وزيادة حجم رأسمال،

بشكل أدى الى ظهور أساليب تنظيمية أكثر عقلانية، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات التجارية والخدمية المرتبطة بشركات اجنبية التي أدخلت نظم تسيير وسبل تسويق تتماشى والمقاييس العالمية، عدا ذلك يمكن ان نؤكد عموما بان المقاول، لا يتصور المؤسسة كوسيلة مهنية تقنية لتحقيق الربح وحسب، بل وكمنظومة سوسيومهنية استراتيجية متكاملة تقتضي توفير تصور براغماتي هجين، لا يتردد في استثمار الدعائم الاجتماعية التقليدية والخيارات العقلانية الحداثية لتطوير أداءات المؤسسة وقدراتها التنافسية بشكل عملي،كون المقاول قد أخذ يدرك بأن زمن السهولات في بلوغ المؤسسة الخاصة وتطويرها قد ولى وانتهى، وبأن عالم المؤسسة قد عرفت تحولات عميقة، بفعل ظهور ما يسميه الخطاب بفئة "الدخلاء" كمنافسين جدد، الذين ضاعفوا من صرامة الآيات التي كانت معتمدة في حيازة ما تقدمه الدولة من صفقات عمومية وفرص تجارية مربحة .

2. الاقتناءات الاستراتيجية لعلاقة المقاول بالسياسي:

إن المراهنة على المقاول كفاعل استراتيجي في نقل القيم العقلانية الداعمة للخيار الديمقراطي، انما ترتبط بعدد من التناقضات الموضوعية والتداخلات المصلحية التي تحول دون تطابق سلوكات وتصورات هذه الجماعة مع الأطر النظرية والتجارب التاريخية التي استطاعت تجسيد هذه القيم كنسق سياسي عملي. حيث يمكن بالمجمل ان نحدد ثلاثة أنماط من التكيفات الاستراتيجية المبنية على ثلاث قراءات متفاوتة للتناقضات التي باتت تحكم علاقة المقاول بالمجتمع وبالدولة على وجه الخصوص. والتي نعرضها من خلال العناصر التالية :

1.2. استراتيجية الاندفاعية:

وهي تعبر عن المنطق الغالب في اقتناص فرص الثروة والنفوذ وتشمل، ما يسميها الخطاب الشعبي بفئة "أصحاب الشكارة"، فهي صورة لذلك المقاول الذي لا يكترث لأي تحفظ من شانه ان يهذب صورته الاجتماعية ويحد من درجة تضخم طموحاته السياسية التي لا تتطابق ومؤهلاته الفكرية ومساراه الاجتماعي، ما يجعل من هذه الفئة كثيرة الإقبال على ممارسة السياسية والانخراط في الأحزاب والجمعيات، بشكل مندفع وشرس، نحو كل ما يحقق الظهور في الساحة العمومية من خلال توظيف المال كورقة حاسمة في كسب جميع الرهانات. ولعل هذا ما يمثل قطيعى نوعية في السلوك السياسي

للمقاول الذي ظل لعقود أن يتلون رسميا باي لون سياسي (Peneff, 1980) وبذلك يتبين أن هذه الاستراتيجية الاندفاعية، التي تربط نجاحها أساسا بذلك التحالف المصلحي الصريح بينها وبين السلطة من خلال التعامل مع فئة الموظفين تمثل مؤشرا لبداية لسيرورة تعمل على إفراغ التصورات السوسيواقتصادية التقليدية من بعدها الاستراتيجي المتمثل في منطق الحياد السياسي وقطيعة نوعية على مستوى علاقة الفعل الاقتصادي بالسياسي. حيث اصبحت منطق التنافس على النجاح المادي والرمزي يرتبط جوهريا بتجاوز الاطر الرسمية والمؤسساتية بشكل كامل، سيما اذا لاحظنا بان المحدد الاستراتيجي لعملية التنافس كما يعكسها خطاب العينة، انما يتمثل في طبيعة الدور الذي تلعبه فئة الموظفين والتي باتت تسعى بقوة للولوج الى عالم الأعمال الحرة . ولتبرير هذه الاندفاعية يقدم هذا المقاول، بموقفه الرافض لان تكون مصادر الثروة والنفوذ، دائما بيد نفس الأطراف الممثلة للسلطة، لكن دون تقديم اي بديل لتجاوز هذا الوضع، ما يعنى أن إرادة التغيير لدى المقاول لا تهدف لتجاوز المنطق السياسي القائم، بل فقط لتطوير النسق السياسي الذي أوجد تلك الأطراف التي تحتكر تتحكم في سبل تحقيق نجاح المشروع الخاصة. ما يعنى ان قواعد اللعبة السياسية قد باتت اكثر صرامة وان كلفة النجاح الاجتماعي قد ارتفع قيمتها في سوق السياسي. وعليه يبقى هذا المقاول المندفع الذي يقايض موقفه السياسي بأسباب نجاحه الاقتصادي والاجتماعي، بمثابة الحلقة الأضعف مقارنة ببقائي فئات جماعته، لكونه يربط مصالحه بمصالح السلطة السياسية ومثيليها، من دون ان يكون له أي تصور مسبق لمصيرها ومستقبلها.

2.2 إستراتيجيتها المقاول المصلح

هذا النوع من الاقتناءات السياسية يشمل تلك العناصر التي تطور خطابا عقلانيا كأساس لتصوراتها لإصلاحية المحافظة، حيث تعرض مقترحات نوعية وإرادة قوية لتغيير منطق تسيير الشأن العام، لتركز انتقاداتها على الدور السلبي لفئة الموظفين ولمظاهر التخلف والفساد التي تشوب أداءات المؤسسات الرسمية، لتعكس التزاما معلنا بقيم التضامن والتمسك بقيم الدين والحس الوطني. كشرط لإحداث التغيير الديمقراطي، حيث تجعل من هذه القناعات ورقة حاسمة لترقية صورتها السياسية.

إلا أن الأساس الاستراتيجي هذا المقاول يظل مبنيا على استثمار العمل الجمعوي والخيري بالاعتماد على الرصيد الرمزي الجماعي الذي لا يختلف في شيء عما يقدمه الخطاب الرسمي، ومن دون اقتراح اي مراجعة لعلاقته للمنطق القائم.

ومع ذلك خطاب المقاول المحافظ يعكس نقطة تحول على مستوى تناقضات السيرورة المجتمعية، من حيث انه اخذ يسهم في كسر احتكار توظيف هذا الموروث العقائدي من طرف العناصر المتطرفة التي جعلت من البعد الديني تحديدا ورقة حاسمة في التنافس السياسي، وهذا ما نعتبره مؤشرا على تحول نوعي، يؤكد ظهور قناعات تساعد على انكفاء ظاهرة التيارات السياسية الدينية المتطرفة. ومع ذلك يظل اقتناء الفعل السياسي من خلال استراتيجية المقاول المحافظة رهينا الاعتبارات الشخصية والذاتية التي تغليب نوعية من الحلول والبدائل السياسية عن أخرى دون أن تتوافق بالضرورة مع المقاييس الحداثية وخصائص الثقافة الديمقراطية.

ومع هذا فان وجود المقاول المحافظ في الساحة العمومية يظل ليضاعف من عدد المنافسين في استثمار الإرث الرمزي المشترك لطرح تناقضات جديدة سيكون لها بالغ الأثر -على الأقل-في مزاحة خطاب السلطة الذي يبرر المنطق توزيع الريع وخلق وضعيات احتكارية في الممارسات الاقتصادية والسياسية. ولعل هذا ما تعكسه جل الخلافات التي تطفو خلال العديد من المناسبات التنظيمية والملتقيات والتي غالبا ما تنتهي الى صراعات ذات طابع عائلي أو جهوي، لا تمت بصلة لأي قيمة عقلانية او طموح ديمقراطي.

3.2 الاقتناءات النخبوية

يتمثل هذا النوع من الاقتناءات جل العناصر النخبوية، التي تفعل العقل والمنطق المراقب والمتابع لكل ما يرتبط بالشأن العام والتحولات الاقتصادية المحلية والدولية، والتي تتدبر هذه التحولات وتشرحها وتنظر في أسبابها وتجعل منها موضوعا للعديد من مقارباتها خلال لقاءاتها المهنية والعلمية، لتجعل منها مبررات موضوعية لتفوقها واحقيتها الفكرية والسياسية بجميع الامتيازات الرسمية، حيث تقف أمام التناقضات الراهنة في صورة المتابع الواثق بمستقبله الذي يتحين الفرصة لعب دوره الريادي في تسيير الشأن العام، ليقينه بان التطورات المسارعة، باتت تعمل لصالح منطقه السياسي لا محال. وهذا ما يمثل نقلة نوعية في عملية انتاج قيم بديلة لمنطق السلطة

وتصوراتها لصرف الشأن الاقتصادي، ذلك أن مقاولو النخبة يراهنون على كفاءتهم العلمية والمهنية العالية في قدراتها على انتقاد العملية التنافسية من خلال قراءات مهنية دقيقة قادرة على بناء واقع جديد لعلاقة الاقتصادي بالسياسي بشكل عام.

إلا ان هذا المقاول في الظرف الراهن، لا يهدف لتفعيل قوة العقل والعلم لأجل إرساء قيم حداثية ديمقراطية في علاقته بالدولة وبالمجتمع، على قدر ما يريد تغليب هذا التصور في علاقته بالدولة والمؤسسات، التي تعود إليها في نهاية المطاف مهمة فرض مراجعة للموروث القيمي التقليدي طبقا لمقتضيات التصور والممارسة الاجتماعية المعولمة.

فهذا المقاول انما يسعى لخفض مستوى السلوكات التعسفية والحد من الضبابية الخانقة المضرة الشروط قيام المؤسسة الخاصة ليزيد من قدرته على التوقع واستبق الإحداث، دون ان يطرح تصورا اجتماعيا متكاملا، يلقى إجماع من طرف باقي الفئات جماعته

خاتمة:

يؤكد احمد هني بأن النخب الاقتصادية والنخب السياسية المحلية كانت وعلى مدار قرون من الزمن متحالفة ومنسجمة (Henni 20 1990)ليضيف من خلال تتبعه التاريخي للأشكال الأولى لفائض القيمة في المجتمع الجزائري، على ان خصوصية علاقة النخب الاقتصادية بالنخب السياسية، كانت تعكس عقما في طبيعة العلاقات التنافسية، نظرا لان المنافسة كانت تطمح لتحقيق أهداف مادية فقط ولم تتطور لتصبح منافسة مادية آو اقتصادية، على اعتبار أن الغايات المادية ليست غايات اقتصادية، وأن الأسباب المادية والأهداف الاقتصادية لم تتمحور حول وساطة اقتصادية بل سياسية. (وهذا ما جعل نخبنا الاقتصادية تلازم السلطة القائمة وتنسجم معها بشكل دائم، دون ان تحتاج أبدا لقيم شرعية جديدة لبلوغ السلطة، خلافا لما حدث مع للنخب الأوروبيةHenni1990) 21)

أمام هذا الطرح قد نتساءل عما إذا كنا نقف على أحد أهم الأشكال التصورية التي أسست لبناء العلاقة الاستراتيجية بين الفاعل الاقتصادي وبين الفاعل السياسي، التي طبعت مختلف مراحل تطور المجتمع لتشكل خصوصيته الثقافية على أساس هذا النموذج للنجاح الاجتماعي النخبوي المبني على تلك القناعة السياسية التي تجعل من

التحالف والتناغم لتحقيق مطلب السيادة ضرورة استراتيجية حيوية؟ سيما إذا نظرنا لمظاهر الفشل والتأزم التي نتجت عن مختلف المشاريع التنموية الحداثية التي تجاهلت مثل هذه الخصوصيات التاريخية والثقافية التي تصنع القناعات وتنسج العلاقات الاستراتيجية لمختلف الفاعلين الاجتماعيين .

فهل يعنى ذلك أن تجاوز هذا الفشل وهذا التأزم هو في الإصغاء لهذه الثنائية التاريخية المتناغمة بين النخب الاقتصادية والنخب السياسية، لتقوم على استراتيجية محينة في صرف علاقة الاقتصادي بالسياسي تحفظ لجماعة المقاول دورها الريادي؟ أم أن هذه الجماعة ستعمل على تجاوز منطق السلطة لمباشرة خيارات سياسية جديدة؟

مبدئيا نحن لا نعتقد بإمكانية عودة هذا التحالف الثنائي التاريخي، فقط لأنه يراهن على التحالف المنسجم بين الطرفين، ذلك أن التطورات الأخيرة قد جعلت من السيرورة الاجتماعية منفتحة على العديد من العوامل والمؤثرات الخارجية، كما أن النخب السياسية المحلية في علاقتها بالقوى الخارجية، لم تعد تتوفر على نفس هامش الاستقلالية لفرض إرادتها وقراراتها السيادية، ولكن هذا لا يعنى أيضا أن تواصل هذا الارتباط الطبيعي بين الطرفين، من حيث أنه امتداد تاريخي لخصوصية علاقة السياسي بالاقتصادي، هو بالضرورة تعبير عن رفض للحداثة ومقاومة لخياراتها العقلانية وما تعرضه من حلول تنظيمية فاصلة لمصلحة بين الطرفين . ومع ذلك يظل الافق والطموح الحداثي بوصفه فضاء لجميع الحلول المساعدة على تجاوز مظاهر العطل الاقتصادي والتخلف السياسي، رهانا مشكوك في نتائجه على الاقل من منظور ان الحداثة كسبيل للديمقراطية، اصبحت مرحلة تاريخية منتهية الصلاحية بعد الثورة التكنولوجية التي قلبت جميع الموازين في الاداءات السياسية والأولويات الاقتصادية

سيما وأن المقاول بات شديد الإصغاء لجميع المستجدات التكنولوجية ويسعى لاقتنائها باجتهاد، وعيا منه بدرجة حيويتها وفاعليتها في تواصل مؤسسته وتطورها، ولهذا فان مقاومته للتغيير، إنما هي موجهة ضد كل ما يحرمه من مزايا ربط مصيره بمصير السلطة كطرف أقوى، على الأقل في الظرف الراهن، لتظل هذه المقاومة من صميم المنطق الاقتصادي، ذلك أن الخطاب يفيد بوعيه بالرهانات المرحلية الحقيقية، وبإدراكه التام بمنطق الصراع المحلي القوى الاقتصادية الدولية في تنافسها على مصادر الثروة التي لا يستطيع مجاراتها، تماما كما ان التحالف الضمني الذي يربطه بمنطق

السلطة، لا يكتسي بالضرورة طابع الأبدية، فشانه شان نظرائه بالمجتمعات الغربية، يظل يتابع بحذر تقلبات موازين القوى الداخلية منها والخارجية، دون أن تردد في الخروج عن هذا التوافق، كما حدث في السابق ليرفع صوته ليطالب بالتغيير السياسي (Goumeziane,1994).

و لهذا نجده غير معني بإيجاد نموذج سياسي بديل يتجاوز النموذج التقليدي الذي يشرعن للسلطة.فهو لا يريد نسخة أخرى جديدة لهذه الشرعية بل يكتفي بعرض نسخة منقحة تحفظ مصالحه والامتيازات السياسية التي يقرها المنطق الاقتصادي اللبرالي، بمعنى انه لا يرفض خيار التحديث الديمقراطي، من كوسيلة لتطوير فاعليته التنافسية، بل يرفض الإسهام في تفعيل بعده القانوني، لكونه لا يريد التقيد بمسؤولية سلوكاته وقراراته، ما يعنى انه يريد المرور إلى الحداثة من خلال خرق القانون، ذلك أن المرور للحداثة السياسية بوجه مكشوف ومباشر، يبقى بالنسبة له مغامرة مكلفة ومطلب يمكن تأجيله وأن طلب الديمقراطية، يجب ان يكون بجرعات تتناسب والتقلباب السياسية التي تؤثر في عملية طلبه لفرص الربح بشكل معلن وشفاف. كونه لا يضع لنفسه أي خطوط حمراء لتحقيق مصالحه، هذا ما يعني أن التناقضات الاقتصادية والسياسية الراهنة، لم ترتقي بعد لفرض عملية إعادة النظر في آليات توزيع الامتيازات والنفوذ السياسي، بل إن حدة الصراع والتنافس باتت تركز فقط على أولوية إعادة النظر في آليات توزيع مصادر الثراء بشكل معقلن يستجيب للشروط التي تضمن الحد الأدنى لحالة التوافق والإجماع السياسي بين العائلات السياسية وامتداداتها المصلحي، .أي أن المطلب الديمقراطي، يظل سجينا لصراع مفتوح بين مشروعية منطق طموحات المقاول الخاصة وبين مشروعية منطق المصالح الأخرى المتناقضة، لان المقاول لا يقتني التصور الحداثي إلا من خلال الخرق القانوني كحل عملي دون أي حسم استراتيجي مع المنطق السياسي القائم.

وهذا ما تلخصه نظرية المأزق المتزامن، التي تؤكد بانّ التغيير والإصلاح السياسي الشامل، لن يكون إلا من خلال توفير الرأسمالية والديمقراطية كشرطين متلازمين وضروريين، إلا أن تجسيد المطلبين على ارض الواقع في مجتمعنا بشكل متزامن، يظل مستحيلا من دون إعطاء الأولوية لأحد الشرطين على حساب الأخر(اوف (Offe,1987)

قائمة المصادر:

ISSN : 2353 – 0030
EISSN: 2602-697X

1. Alain Blanchet , Anne Gotman,"L'enquête et ses méthodes: l'entretien",collection128, janvier 2000
2. Marc ABELES Pour une anthropologie des institutions », L'Homme, 1995, no 135
3. Bardin, Laurence: L'analyse de contenu 5e éd. Paris: PUF 1989
4. Karl Marx et F. ENGEL, L'Ideologie Allemande Paris Editions sociales
5. Jean Pierre Lefebre,Pierre Macherey: Hegel et la société civile, PUF Paris, 1984
6. L. Addi: L'impasse du populisme, L'Algérie: collectivité Politique et Etat en construction ENAL 1990
7. G. Duvilier l'Etat démiurge, le cas algérien, Editions l'Harmattan, Paris 1987
8. Hauriou: Droit constitutionnel et institutions politiques, Editions Montchrétien, Paris1966
9. W. Laggoun: Le contrôle de l'Etat sur les entreprises privées industrielles en Algérie, genèse et mutations, Editions Internationales, Alger 1996
10. Xavier Greffe: gestion publique, Dalloz, paris, 1999
11. Pierre Teisserenc: Les politiques de développement local. Ed. economica. deuxième édition. 2002.
12. Grigori Lazarov, Mouloud arab: " Développement local et communauté rural ", Edition Karthala, 2002
13. Djilali Liabes: capital privé et patron d'industrie en Algérie de 1962 a 1982, OPU
14. Fracois Gresel: l'univers de la boutique Les petits patrons du nord 1920 – 1975 PUL 1981
15. Joseph Bahout: les entrepreneurs syriens Economie , Affaires , et politiques CERMOC 1994
16. Pierre Bourdieu: Le sens pratique, Paris, Minuit, 1980, p. 193 , Voire aussi Djilali Liabes Capital privet et patrons d'ardusrtie
17. M.Karzabi: L'entreprise familiale en Algérie: de l'indépendance au conservatisme 11es Journées scientifiques du Réseau Entrepreneuriat, 27, 28 et 29 mai 2009, INRPME, Trois-Rivières, Canada, pdf sur le web.